



## الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

# الجريدة الرسمية

اتفاقات دولية . قوانين . أوامر ومراسيم  
قرارات مقررات . مناشير . إعلانات وبلاغات

الإدارة والتحرير الكتابة العامة للحكومة الطبع والاشتراكات إدارة المطبعة الرسمية	خارج الجزائر		داخل الجزائر		النسخة الأصلية النسخة الأصلية وترجمتها
	سنة		سنة	6 أشهر	
7 و 9 و 13 شارع عبد القادر بن مبارك - الجزائر الهاتف : 15-18-66 الى 17 ح ج ب 50 - 3200	80 د ج	150 د ج	30 د ج	70 د ج	
	بما فيها طاقات الإرسال				

لن النسخة الأصلية 0.60 د ج ولن النسخة الأصلية وترجمتها 1.30 د ج - لن العدد للسنتين السابقة 1.00 د ج وتسلم الفهارس مجالا للمشركين.  
الطلوب منهم إرسال لثلاث الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم والإعلام بمطالبتهم . يؤدي عن تغيير العنوان 2.00 د ج - لن النشر على أساس 15 د ج للسطر.

## فهرس

### وزارة الصناعة والطاقة

- مرسوم رقم 76 - 121 مؤرخ في 18 رجب عام 1396 الموافق 16 يوليو سنة 1976 يتعلق بكيفيات تسجيل واشهار تسميات المنشأ وتحديد الرسوم المتعلقة بها . 870

- مقرر مؤرخ في 25 جمادى الاولى عام 1396 الموافق 25 مايو سنة 1976 يتضمن المصادقة على قائمة المستفيدين من رخص بيع التبغ المعدة في 28 مايو سنة 1973 من طرف لجنة إعادة ترتيب قدماء المجاهدين لولاية تيزي وزو . 872

### وزارة المالية

- مرسوم رقم 76 - 122 مؤرخ في 18 رجب عام 1396 الموافق 16 يوليو سنة 1976 يتضمن تعديل وتتميم الرسوم رقم 72 - 115 المؤرخ في 25 ربيع الثاني عام 1392 الموافق 7 يونيو سنة 1972 والمتضمن انشاء سلك للمهندسي الدولة لمسح الاراضي . 872

### قوانين واوامر

- أمر رقم 76 - 65 مؤرخ في 18 رجب عام 1396 الموافق 16 يوليو سنة 1976 يتعلق بتسميات المنشأ . 866

### مراسيم، قرارات، مقررات

### وزارة الداخلية

- مرسوم رقم 76 - 34 مؤرخ في 20 صفر عام 1396 الموافق 20 فبراير سنة 1976 يتعلق بالعمارات المخطرة وغير الصحية أو المزججة (استدراك) . 869

### وزارة الاخبار والثقافة

- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 28 ذى الحجة عام 1395 الموافق 31 ديسمبر سنة 1975 يتضمن الحاق المدرسة البلدية للفنون الجميلة لوهران بالمدرسة الوطنية للفنون الجميلة لمدينة الجزائر . 870

## قوانين وأوامر

مسمى، يكون متعلقا بمساحة جغرافية معينة لأغراض بعض المنتجات .

ويقصد بـ :

- «منتج» (بفتح التاء) كل منتج طبيعي أو زراعي أو تقليدي أو صناعي خام أو مجهز،

- «منتج» (بكسر التاء) كل مستغل للمنتجات الطبيعية وكل زارع أو صانع ماهر أو صناعي .

**المادة 2 :** تحدث تسميات المنشأ بناء على طلب الوزارات المختصة، وذلك بالاتفاق مع الوزارات المعنية الأخرى وكذلك بناء على طلب :

- كل مؤسسة منشأة قانونا، أو

- كل شخص طبيعي أو معنوي يمارس نشاط منتج (بكسر التاء) في المساحة الجغرافية المقصودة .

وتسرى على المنتجات التي تحدد جودتها أو مميزاتها تبعا لطريقة انتاجها أو الحصول عليها، بموجب نصوص تشريعية أو تنظيمية متخذة بناء على طلب الوزارات أو المؤسسات أو الأشخاص المشار اليهم في الفقرة السابقة .

**المادة 3 :** تشمل الحماية تسميات المنشأة، التي تسجل لدى المصلحة المختصة قانونا .

**المادة 4 :** لا يمكن ان تحمي تسميات المنشأ التالية :

أ - التسميات غير المنطبقة على التعاريف المدرجة في المادة الأولى،

ب - التسميات غير النظامية،

ج - التسميات المشتقة من اجناس المنتجات، ومن العلوم ان الاسم يكون تابعا للجنس عندما يكون مخصصا له عرفا ومعتبرا على هذا الشكل من اهل الخبرة في هذا الشأن ومن الجمهور،

د - التسميات المنافية للأخلاق الحسنة والآداب او النظام العام .

**المادة 5 :** لا تودع تسميات المنشأ الوطنية بقصد التسجيل الا من المواطنين .

**المادة 6 :** لا يجوز تسجيل تسميات المنشأ الأجنبية كما هي عليه حسب مفهوم هذا الامر، الا في اطار تطبيق الاتفاقيات الدولية التي تكون الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية طرفا فيها وشريطة المعاملة بالمثل في البلدان الاعضاء لتلك الاتفاقيات .

**امر رقم 76 - 65 مؤرخ في 18 رجب عام 1396 الموافق 16 يوليو سنة 1976 يتعلق بتسميات المنشأ**

ان رئيس الحكومة، رئيس مجلس الوزراء ،

- بناء على تقرير وزير الصناعة والطاقة ،

- وبمقتضى الامرين رقم 65 - 82 ورقم 70 - 53 المؤرخين في 11 ربيع الاول عام 1385 الموافق 10 يوليو سنة 1965 و 18 جمادى الاولى عام 1390 الموافق 21 يوليو سنة 1970 والمتضمنين تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى الامر رقم 73 - 29 المؤرخ في 5 جمادى الثانية عام 1393 الموافق 5 يوليو سنة 1973 والمتضمن الغاء القانون رقم 62 - 157 المؤرخ في 31 ديسمبر سنة 1962 والرامي الى التمديد حتى اشعار آخر لمفعول التشريع النافذ الى غاية 31 ديسمبر سنة 1962،

- وبمقتضى الامر رقم 73 - 62 المؤرخ في 25 شوال عام 1393 الموافق 21 نوفمبر سنة 1973 والمتضمن احداث المعهد الجزائري للتوحيد الصناعي والملكية الصناعية ،

- وبمقتضى الامر رقم 66 - 48 المؤرخ في 5 ذى القعدة عام 1385 الموافق 25 فبراير سنة 1966 والمتضمن انضمام الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الى اتفاقية باريس المؤرخة في 20 مارس سنة 1883 والمتعلقة بحماية الملكية الصناعية ،

- وبمقتضى الامر رقم 72 - 10 المؤرخ في 7 صفر عام 1392 الموافق 22 مارس سنة 1972 والمتضمن الانضمام الى بعض الاتفاقيات الدولية،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 2 المؤرخ في 26 ذى الحجة عام 1394 الموافق 9 يناير سنة 1975 والمتضمن توزيع الاعتمادات المفتوحة لوزير الدولة المكلف بالنقل برسم ميزانية التسيير بموجب الامر رقم 74 - 116 المؤرخ في 17 ذى الحجة عام 1394 الموافق 31 ديسمبر سنة 1974 والمتضمن قانون المالية لسنة 1975،

يامر بما يلي :

### الباب الأول احكام عامة

**المادة الأولى :** تعنى « تسمية المنشأ » الاسم الجغرافي لبلد او منطقة او جزء منطقة، او ناحية او مكان مسمى ومن شأنه ان يعين منتجا ناشئا فيه، وتكون جودة هذه المنتج او مميزاته منسوبة حصرا أو أساسا لبيئة جغرافية تشتمل على العوامل الطبيعية والبشرية .

ويعد كذلك كاسم جغرافي الاسم الذي، دون ان يكون تلهما لبلد او منطقة، او جزء من منطقة او ناحية او مكان

**المادة 13 :** اذا كانت البيانات المطلوبة متوفرة وكان الرسم مسددا، تقوم المصلحة المختصة قانونا بالتحقق عما اذا كانت التسمية المودعة غير مستبعدة من الحماية تطبيقا للمادة 4 .

**المادة 14 :** تمنح المصلحة المختصة قانونا مهلة شهرين للمودع لكي يضبط طلبه، وذلك :

1 - فيما اذا كانت البيانات المطلوبة غير مدلى بها او غير كاملة ،

ب - اذا كانت وثائق الثبوت المسلمة دعما للطلب غير كافية او غير عاملة،

ج - اذا كانت التسمية المودعة لا تغطي تمام المساحة الجغرافية،

د - اذا كانت المميزات المذكورة في الطلب غير كافية،

هـ - اذا كانت المنتجات المدرجة في الطلب غير مغطاة كلها بالتسمية .

**المادة 15 :** يرفض التسجيل لتسمية المنشأ وذلك :

أ - اذا لم يكن للمودع صفة في ايداع الطلب ،

ب - اذا كانت التسمية المعنية مستبعدة من الحماية طبقا لاحكام المادة 4،

ج - اذا لم يتم ضبط الطلب في المهل المحددة .

بيد انه يجوز للمودع ان يقدم ملاحظاته خلال مدة شهرين من تاريخ تبليغ رفض الطلب، وذلك قبل ان يطالب بحقوقه بوسيلة قانونية اخرى، اذا اقتضى ذلك .

**المادة 16 :** اذا كان طلب التسجيل مستوفيا لمقتضيات هذا الامر، عمدت المصلحة المختصة قانونا الى تسجيله على مسؤولية المودع وتبعته في الاشهار .

**المادة 17 :** يسرى مفعول التسجيل الخاص بتسمية المنشأ لمدة عشر سنوات ابتداء من تاريخ ايداع الطلب .

ويمكن تجديد هذه المدة دائما لمدة متساوية، اذا استمر المودع على تلبية المقتضيات المحددة في هذا الامر .

ويخضع طلب التجديد لنفس الاجراءات التي تسرى على التسجيل، كما يخضع لتسديد رسم التجديد .

**المادة 18 :** تقتنى المصلحة المختصة قانونا سجلا لتسميات المنشأ المسجلة .

ويوضع هذا السجل تحت تصرف الجمهور .

ويمكن لكل شخص الحصول على نسخ او ملخصات عن التسجيلات او الوثائق التي سمحت لهذه التسجيلات، وذلك مقابل دفع رسم محدد لهذا الغرض .

**المادة 7 :** يمكن ان تكون موضوع طلبات للحماية في البلاد الاجنبية، تسميات المنشأ فقط والتي تتوفر فيها الشروط المنصوص عليها في احكام هذا الامر .

## الباب الثاني

### الايداع والتسجيل والاشهار

**المادة 8 :** كل طلب تسجيل لتسمية المنشأ تتم طبقا للمادة 5 اعلاه، يجب ان يسلم الى المصلحة المختصة قانونا، او ان يوجه اليها بموجب رسالة موصى عليها مع العلم بالاستلام .

وكل طلب تسجيل لتسمية المنشأ تتم طبقا للمادة 6 اعلاه، يجب ان يسلم الى المصلحة المختصة قانونا بواسطة ممثل جزائري مفوض قانونا ومقيم في الجزائر .

**المادة 9 :** يخضع طلب التسجيل لتسمية المنشأ لدفع رسم محدد بموجب مرسوم .

**المادة 10 :** يمكن ان يودع طلب التسجيل لتسمية المنشأ باسم :

- كل مؤسسة منشأة قانونا ومؤهلة لهذا الغرض ،

- كل شخص طبيعي او معنوي يمارس نشاط منتج (بكر التاء) في المساحة الجغرافية المقصودة ،

- كل سلطة مختصة .

**المادة 11 :** كل طلب تسجيل لتسمية المنشأ، يجب ان يتضمن :

أ - اسم وعنوان المودع وكذلك نشاطه ،

ب - تسمية المنشأ المعنية وكذلك المساحة الجغرافية المتعلقة بها،

ج - قائمة المنتجات المشمولة بهذه التسمية ،

د - ذكر النص المتعلق بالتسمية والمشمول بوجه الخصوص على ما يلي :

- المميزات الخاصة للمنتجات المشمولة بتسمية المنشأ ،

- شروط الاستعمال لتسمية المنشأ وخاصة فيما يتعلق بنموذج العنوان المحدد في نظام الاستعمال ،

هـ - وعند الاقتضاء، قائمة اصحاب الانتفاع المرخصين .

**المادة 12 :** تقوم المصلحة المختصة قانونا، بعد استلامها طلب التسجيل، بالبحث فيما يلي :

أ - اذا كان للمودع صفة في ايداع الطلب،

ب - اذا كانت جميع البيانات المطلوبة في المادة 2 مدرجة في الطلب،

ج - اذا كان الرسم القانوني مستوفى .

**المادة 24 :** يجب ان يتضمن طلب شطب أو تعديل التسجيل لتسمية المنشأ المذكور في المادة 32 أعلاه، ذكر ما يلي :

- اسم الطالب وعنوانه وصفته ،
- موضوع الطلب،
- التسجيل المطلوب شطبه أو تعديله ،
- الاسباب الداعية لتقديم الطلب.

**المادة 25 :** تبلغ المحكمة طلب شطب التسجيل لتسمية منشأ او تعديله الى المستعملين والى المصلحة المختصة قانونا والتي تقوم بنشره في النشرة الرسمية للملكية الصناعية على نفقة الطالب.

ويجوز للأشخاص او المؤسسات او السلطات المختصة المشار اليها في المادة II، ان تنصب مدعى عليها امام المحكمة الناظرة في الطلب، وذلك خلال مهلة ثلاثة اشهر من تاريخ نشر طلب شطب التسجيل او تعديله، في النشرة الرسمية للملكية الصناعية .

وإذا ظهر مدعى عليه او مدعى عليهم خلال تلك المهلة، فان المحكمة تبحث في طلب شطب التسجيل او تعديله وتبت في هذا الطلب.

وإذا لم يظهر اى مدعى عليه خلال المهلة المقررة جاز للمحكمة ان تأمر بالشطب أو التعديل المطلوب .

**المادة 26 :** تبلغ نسخة عن الحكم الذى يتضمن امر شطب التسجيل او تعديله الى المصلحة المختصة قانونا.

وتقوم هذه الاخيرة بقيد الشطب او التعديل في سجل تسميات المنشأ ونشره في النشرة الرسمية للملكية الصناعية.

**المادة 27 :** يجوز لصاحب تسمية منشأ مسجلة، في كل حين، ان يتنازل عن آثار التسجيل المعنى، وذلك بموجب تصريح خطى ومصدق يتضمن الإشارة الى اسباب التنازل. فنقوم المصلحة المختصة بقيد هذا التنازل ونشره لقاء دفع الرسم.

### الباب الخامس العقوبات

**المادة 28 :** يعد غير مشروع الاستعمال المباشر أو غير المباشر لتسمية منشأ مزورة أو منطوية على الغش، أو تقليد تسمية المنشأ، كما ورد بيانها في المادة 21 .

**المادة 29 :** يمكن لكل شخص ذى مصلحة مشروعة ان يطلب من القضاء اصدار الامر بالتدابير الضرورية للكف عن الاستعمال غير المشروع لتسمية منشأ مسجلة أو لمنع ذلك الاستعمال اذا كان وشيك الوقوع .

**المادة 30 :** تطبق العقوبات المدرجة بعده، وبصرف النظر عن العقوبات المنصوص عليها في القوانين والانظمة فيما يخص قمع الغش :

ويمكن تسليم نسخ رسمية لصالح تسمية المنشأ مقابل دفع رسم محدد لهذه الغاية.

كما تقوم المصلحة المختصة قانونا، بالإبحاث المتعلقة بالاسبقية بين تسميات المنشأ المسجلة، وذلك مقابل دفع رسم محدد لهذا الشأن.

### الباب الثالث

#### حق استعمال تسمية المنشأ

**المادة 19 :** كل تسمية للمنشأ يجب ان تستعمل طبقا لنظام الاستعمال لتلك التسمية، وذلك دون المساس باحكام هذا الامر والنصوص المتخذة لتطبيقه.

**المادة 20 :** كل تغيير حاصل لتسمية المنشأ المسجلة، يجب ان تحقق كتابة وان تقيد في سجل تسميات المنشأ المنصوص عليه في المادة 18 أعلاه.

ثم ينشر هذا القيد ويخضع لاداء رسم قانونى.

**المادة 21 :** لا يحق لاحد ان يستعمل تسمية منشأ مسجلة اذا لم يرخص له بذلك صاحبها، حتى ولو ذكر المنشأ الحقيقى للمنتج، او كانت التسمية موضوع ترجمة او نقل حرفى او كانت مرفقة بالفاظ « الجنس » او « النموذج » او « الشكل » او « التقليد » او بالفاظ مماثلة.

**المادة 22 :** يمكن لكل سلطة مختصة او شخص معنى ان يطلب من المصلحة المختصة قانونا ان تتولى، طبقا للقوانين والانظمة الجارى بها العمل، مراقبة جودة المنتجات الموضوعة للتداول تحت تسمية المنشأ المسجلة.

ويمنع استعمال تسمية المنشأ بالنسبة لمنتجات ذات جودة ادى من الجودة المحددة بموجب نصوص قانونية متعلقة بها، دون المساس بالتساهلات الاحتمالية المقررة.

### الباب الرابع

#### الشطب والتنازل أو التعديل

**المادة 23 :** يمكن للمحكمة المختصة، بناء على طلب اى شخص له مصلحة مشروعة، او اى سلطة مختصة، ان تأمر بمايلى :

- 1 - شطب التسجيل لتسمية المنشأ بناء على السببين التاليين :
  - استبداع التسمية من الحماية تطبيقا لاحكام المادة 4،
  - زوال الظروف والاسباب الداعية لتسجيل التسمية.
- 2 - تعديل التسجيل لتسمية المنشأ بناء على احد الاسباب التالية :

- لعدم تغطيتها تمام المساحة الجغرافية،

- لان مميزات المنتجات المذكورة في الطلب لم تعد كافية،

- لان المنتجات المعينة في الطلب لم تعد جميعها مغطاة بالتسمية .

- تسمية المنشأ المعنية وكذلك المساحة الجغرافية المتعلقة بها،
- قائمة المنتجات المشمولة بتلك التسمية،
- المميزات الأساسية للمنتجات المعنية،
- وعند الاقتضاء، قائمة المستعملين المعروفين.

**المادة 33 :** تسجل الطلبات المقدمة طبقا لاحكام المادة 32 اعلاه، بصفة مجانية من طرف المصلحة المختصة قانونا، وتنشر في النشرة الرسمية للملكية الصناعية .

تتمتع التسميات المستفيدة من الاحكام الانتقالية هذه، بحماية يسرى أجلها لمدة ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ ايداع الطلب.

ويمكن ان تكون تلك التسميات موضوع تسجيل فيما بعد، شريطة مراعاة احكام هذا الامر، وذلك بناء على طلب صاحبها تبعا للنظام العام.

### الباب السابع احكام ختامية

**المادة 34 :** تسرى احكام هذا الامر على تسميات المنشأ التي اودعت سابقا والمستفيدة من الحماية .

**المادة 35 :** تحدد كيفيات تطبيق هذا الامر عن طريق مراسيم .

**المادة 36 :** تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا الامر .

**المادة 37 :** يسرى مفعول هذا الامر ابتداء من 5 يوليو سنة 1975، وينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في 18 رجب عام 1396 الموافق 16 يوليو سنة 1976 .

هواري بومدين

أ - الغرامة من 2.000 الى 20.000 دج والحبس من 3 أشهر الى 3 سنوات أو احدى هاتين العقوبتين :

- على مزورى تسميات المنشأ المسجلة،
- على المشاركين في تزوير تسمية المنشأ المسجلة،

ب - الغرامة من 1.000 الى 15.000 دج والحبس من شهر واحد الى سنة واحدة أو احدى هاتين العقوبتين :

- على الذين يطرحون عمدا للبيع أو يبيعون منتجات تحمل تسمية المنشأ الزورة .

وفضلا عن ذلك، يمكن أن تأمر المحكمة بلصق الحكم في الاماكن التي تعينها ونشر نصه الكامل او الجزئى في الجرايد التي تعينها، وذلك كله على نفقة المحكوم عليه .

### الباب السادس احكام انتقالية

**المادة 31 :** خلافا للاحكام العامة المنصوص عليها في هذا الامر، يجوز ان تكون تسميات المنشأ المستعملة سابقا على الشكل التي هي عليه، موضوع طلب بالحماية المؤقتة .

ويجب أن تودع طلبات الحماية المؤقتة لدى المصلحة المختصة قانونا خلال مهلة سنة واحدة ابتداء من تاريخ نشر هذا الامر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

**المادة 32 :** ان الطلبات المتممة عملا بالمادة 31 اعلاه وطبقا لاحكام المادة 10 من هذا الامر، يجب ان تسلم او توجه للمصلحة المختصة قانونا .

ويجب ان تتضمن على الخصوص :

- اسم المودع وعنوانه وكذلك نشاطه،

## مراسيم، قرارات، مقررات

### وزارة الداخلية

مرسوم رقم 76 - 34 مؤرخ في 20 صفر عام 1396 الموافق 20 فبراير سنة 1976 يتعلق بالعمارات المخطرة وغير الصحية أو المزعجة (استدراك)

الجريدة الرسمية - العدد 21 الصادر بتاريخ 11 ربيع الاول عام 1396 الموافق 12 مارس سنة 1976 .

- الصفحة 288 - العمود الاول - المادة 9 - السطران الحادى عشر والثانى عشر .

بدلا من :

... تكون على الاقل مساوية للصف الثاني من شعاع ...

يقراً ما يلى :

... تكون على الاقل مساوية لعشر (10/1) شعاع ...

- الصفحة 291 - العمود الاول - المادة 35 - الفقرة الثانية - السطر الثانى .

بدلا من :

... بعد أخذ رأى اللجنة المركزية للامن ...

يقراً ما يلى :

... بعد أخذ رأى اللجنة المركزية للوقاية والحماية المدنية المدنية ...

## وزارة الصناعة والطاقة

مرسوم رقم 76 - 121 مؤرخ في 18 رجب عام 1396 الموافق 16 يوليو سنة 1976 يتعلق بكيفيات تسجيل واشهار تسميات المنشأ وتحديد الرسوم المتعلقة بها

ان رئيس الحكومة، رئيس مجلس الوزراء ،

- بناء على تقرير وزير الصناعة والطاقة ،

- وبمقتضى الامرين رقم 65 - 182 ورقم 70 - 53 المؤرخين في 11 ربيع الاول عام 1385 الموافق 10 يوليو سنة 1965 و 18 جمادى الاول عام 1390 الموافق 21 يوليو سنة 1970 والمتضمنين تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى الامر رقم 73 - 62 المؤرخ في 25 شوال عام 1393 الموافق 21 نوفمبر سنة 1973 والمتضمن أحداث المعهد الجزائري للتوحيد الصناعي والملكية الصناعية ،

- وبمقتضى الامر رقم 76 - 65 المؤرخ في 18 رجب عام 1396 الموافق 16 يوليو سنة 1976 والمتعلق بتسميات المنشأ ،

يرسم ما يلي :

### الباب الاول

#### طلب التسجيل

**المادة الاولى :** يعد طلب التسجيل المتعلق بتسمية المنشأ على استمارة موضوعة من المصلحة المختصة قانونا. ثم يودع الطلب على اربع نسخ. وتحمل النسخة الاولى كلمة «الاصل» .

**المادة 2 :** يتضمن طلب التسجيل الزاميا ما يلي :

أ - لقب المودع واسمه الشخصي وصفته وموطنه، واذا تعلق الطلب بشخص معنوي، عنوان الشركة ومقرها الرئيسي وكذلك نشاطها ،

ب - لقب الممثل واسمه الشخصي وصفته وعنوانه، ثم اذا لزم الامر، ما يشير الى انه مفوض باتمام الايداع ،

ج - تسمية المنشأ المطلوب تسجيلها وكذلك المساحة الجغرافية التابعة لها ،

د - القائمة المفصلة للمنتجات المشمولة بتسمية المنشأ ،

هـ - مراجع النصوص السارية على التسمية، والمذكورة في المادة 2 من الامر المشار اليه ،

و - مبلغ الرسوم المدفوعة وطريقة الدفع وكذلك تاريخ ورقم سند الدفع ،

ز - اذا تعلق التسجيل بطلب تجديد، بيان الايداع السابق وكذلك تاريخ ورقم التسجيل السابق .

## وزارة الاخبار والثقافة

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 28 ذي الحجة عام 1395 الموافق 31 ديسمبر سنة 1975 يتضمن الحاق المدرسة البلدية للفنون الجميلة لوهران بالمدرسة الوطنية للفنون الجميلة لمدينة الجزائر

ان وزير الاخبار والثقافة ،

ووزير الداخلية ،

- بمقتضى الامر رقم 69 - 38 المؤرخ في 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969 والمتضمن قانون الولاية ،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 29 المؤرخ في 8 ربيع الثاني عام 1395 الموافق 29 ابريل سنة 1975 والمتضمن تنظيم المدرسة الوطنية للفنون الجميلة ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 72 - 209 المؤرخ في 27 شعبان عام 1392 الموافق 5 أكتوبر سنة 1972 والمتضمن القانون الاساسي الخاص للاستاذة المساعدين في الفنون الجميلة ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 72 - 210 المؤرخ في 27 شعبان عام 1392 الموافق 5 أكتوبر سنة 1972 والمتضمن القانون الاساسي الخاص للمساعدين في الفنون الجميلة ،

- وبعد الاطلاع على المداولة رقم 8375 المؤرخة في 6 نوفمبر سنة 1975 للمجلس الشعبي البلدي لوهران والتي تم بموجبها طلب تأميم المدرسة الوطنية للفنون الجميلة لوهران ،

يقران ما يلي :

**المادة الاولى :** تعد المداولة المؤرخة في 6 نوفمبر سنة 1975 المشار اليها اعلاه والمتضمنة تأميم المدرسة الوطنية للفنون الجميلة لوهران، قابلة للتنفيذ .

**المادة 2 :** تلحق مدرسة الفنون الجميلة لوهران بالمدرسة الوطنية للفنون الجميلة لمدينة الجزائر ابتداء من اول يناير سنة 1976 .

**المادة 3 :** يكلف المدير العام للشؤون الادارية والجماعات المحلية بوزارة الداخلية ومدير الادارة العامة بوزارة الاخبار والثقافة، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في 28 ذي الحجة عام 1395 الموافق 31 ديسمبر سنة 1975 .

وزير الداخلية

محمد بن احمد

وزير الاخبار والثقافة

احمد طالب

**المادة 13 :** ان طلبات التسجيل في سجل تسميات المنشأ للتغييرات التي تتناول تسمية المنشأ تتم على جداول تقدمها المصلحة المختصة قانونا وترفق دعما لها، بالوثيقة الثبوتية لهذه التغييرات .

ويوجه للطالب جدول يتضمن بيانات القيد في السجل .

**المادة 14 :** يمكن لكل شخص أن يحصل بناء لطلبه، على نسخة من القيود المدرجة في سجل تسميات المنشأ .

**المادة 15 :** تشرع المصلحة المختصة قانونا في اجراءات الابداع الدولي لتسميات المنشأ الوطنية، بناء لطلب المعنيين وذلك تطبيقا لاحكام المادة 7 من الامر المذكور اعلاه .

وينص لهذا الغرض على الرسم المخصص لتغطية مصاريف تحضير الطلب وارساله .

### الباب الثالث

#### الرسم

**المادة 16 :** تحدد الرسوم التي تطبق في مادة تسمية المنشأ، كما يلي :

#### I - رسم الابداع والتجديد :

(أ) رسم الابداع والتسجيل ..... 100,00 دج

(ب) رسم التجديد ..... 100,00 دج

(ج) الرسم الوطني لايداع طلب التسجيل الدولي 50,00 دج

#### 2 - الرسم المستوفى للحصول على المعلومات :

(أ) رسم تسليم نسخة رسمية عن طلب التسجيل 20,00 دج

(ب) رسم تسليم نسخة أو ملخص عن كل وثيقة مكونة لملف الطلب، عن كل صفحة ..... 10,00 دج

(ج) رسم البحث عن الاسبقية، عن كل تسمية 20,00 دج

#### 3 - الرسوم المتعلقة بسجل تسميات المنشأ :

(أ) رسم القيد عن كل تغيير يتناول التسمية المسجلة للمنشأ ..... 50,00 دج

(ب) رسم التنازل ..... 50,00 دج

**المادة 17 :** تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا المرسوم .

**المادة 18 :** ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في 18 رجب عام 1396 الموافق 16 يوليو سنة 1976 .

هواري بومدين

**المادة 3 :** يجب أن يكون طلب التسجيل مؤرخا وموقعا وأن يتضمن اسم وصفة صاحب الامضاء .

**المادة 4 :** يجب أن يرفق طلب التسجيل بالوثائق التالية :

أ - نسخة عن النص الوارد في المادة II - هـ - من الامر رقم 76 - 65 المؤرخ في 18 رجب عام 1396 الموافق 16 يوليو سنة 1976 المذكور اعلاه ،

ب - عند الاقتضاء، قائمة المستعملين ،

ج - سند الرسوم النظامية المدفوعة ،

د - تفويض الممثل، اذا كان له محل .

**المادة 5 :** يجب ألا يتضمن تجديد تسمية للمنشأ أى تعديل، بالنسبة للتسجيل السابق لهذه التسمية، كما هي عليه في تاريخ التجديد .

### الباب الثاني

#### التسجيل والاشهار

**المادة 6 :** اذا كان طلب التسجيل مقدما وفقا للقانون وكانت الرسوم النظامية مسددة، تقوم المصلحة المختصة قانونا باعداد وتسليم محضر باثبات الابداع .

**المادة 7 :** اذا كان الطلب غير موافق للقانون، تقوم المصلحة المختصة قانونا بفرض مهلة شهرين على المدع، وفقا للمادة 14 من الامر المشار اليه اعلاه، ليقوم بضبط طلبه. ويمكن مد هذه المهلة لمدة مساوية اذا كانت الاسباب الداعية لذلك صحيحة .

**المادة 8 :** تقوم المصلحة المختصة قانونا بالتحقق عما اذا كانت تسمية المنشأ المودعة لا تخالف احكام المواد 4 و 5 و 9 و 10 و II و 32 من الامر المشار اليه اعلاه، وتسجل التسمية المذكورة على مسؤولية المودع، ثم تقوم باشهارها .

وتسلم نسخة من الطلب مع بيان مراجع التسجيل، الى المودع أو ممثله، وتعد هذه النسخة بمثابة شهادة تسجيل .

**المادة 9 :** تنشر المصلحة المختصة قانونا، التسميات المسجلة للمنشأ، في النشرة الرسمية للملكية الصناعية .

وتضع سجل تسميات المنشأ المسجلة تحت تصرف الجمهور مجانا .

**المادة 10 :** تسلّم المصلحة المختصة قانونا لاصحاب تسميات المنشأ، نسخا رسمية مقابل أداء الرسم المقرر لهذا الغرض .

**المادة 11 :** تسلّم المصلحة المختصة قانونا لكل شخص ذي مصلحة مشروعة وبناء على طلبه، نسخة عن كل وثيقة تأسيسية من ملف التسجيل، وذلك مقابل دفع الرسم المقرر لهذا الشأن .

**المادة 12 :** يشتمل سجل تسميات المنشأ على التنازلات وقيود الشطب والتعديلات المنصوص عليها في المادتين 26 و 27 من الامر المتعلق بتسميات المنشأ .

ويتضمن كذلك بيانا بالتغييرات التي تتناول العنوان أو اسم اصحاب الحقوق .

- وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 72 - II5 المؤرخ في 25 ربيع الثاني عام 1392 الموافق 7 يونيو سنة 1972 والمتضمن انشاء سلك لمهندسي الدولة لمسح الاراضي ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 73 - I89 المؤرخ في 25 شوال عام 1393 الموافق 21 نوفمبر سنة 1973 والمتضمن تعديل وتتميم احكام المرسوم رقم 71 - 259 المؤرخ في 29 رمضان عام 1391 الموافق 19 أكتوبر سنة 1971 والمتضمن تنظيم الادارة المركزية لوزارة المالية ،

يرسم مايلى :

**المادة الاولى :** تعوض تسمية « رئيس القسم الاقليمي » للوظيفة النوعية المحدثة بموجب المادة 5 من المرسوم رقم 72 - II5 المؤرخ في 25 ربيع الثاني عام 1392 الموافق 7 يونيو سنة 1972 ، « برئيس القسم التقنى » .

**المادة 2 :** تمدد الاحكام الانتقالية الاستثنائية المنصوص عليها في المادتين I3 و I4 من المرسوم رقم 72 - II5 المؤرخ في 25 ربيع الثاني عام 1392 الموافق 7 يونيو سنة 1972 المشار اليه اعلاه، الى غاية 31 ديسمبر سنة 1978 .

**المادة 3 :** يتم المرسوم رقم 72 - II5 المؤرخ في 25 ربيع الثاني عام 1392 الموافق 7 يونيو سنة 1972 ، بالاحكام التالية :

« **المادة 14 مكرز :** مخالفة للاحكام الواردة في المادة 8 الفقرة الثانية وبالنسبة للمسابقتين الاوليين المهنيتين المنظمتين بعد اعداد هذا القانون الاساسى، فان مهندسى التطبيق في مسح الاراضى المرسمين الذى اتموا ثمان سنوات من الخدمة الفعلية بهذه الصفة، يمكن لهم أن يترشحوا دون الاعتراض لهم بحد السن المنصوص عليه في المادة 8 الفقرة الثانية اعلاه » .

**المادة 4 :** ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في 18 رجب عام 1396 الموافق 16 يوليو سنة 1976 .

هواري بومدين

مقرر مؤرخ في 25 جمادى الاولى عام 1396 الموافق 25 مايو سنة 1976 يتضمن المصادقة على قائمة المستفيدين من رخص بيع التبغ المعدة في 28 مايو سنة 1973 من طرف لجنة اعادة ترتيب قداماء المجاهدين لولاية تيزى وزو

بموجب مقرر مؤرخ في 25 جمادى الاولى عام 1396 الموافق 25 مايو سنة 1976 يصادق على قائمة المستفيدين من رخص بيع التبغ المعدة في 23 مايو سنة 1973 من طرف لجنة اعادة ترتيب قداماء المجاهدين لولاية تيزى وزو المنصوص عليها في المرسوم رقم 67 - I69 المؤرخ في 24 غشت سنة 1967 والمتضمن احداث رخص لبيع التبغ لفائدة قداماء اعضاء جيش التحرير الوطنى والمنظمة المدنية لجهة التحرير الوطنى .

قائمة المستفيدين من رخص بيع التبغ

الاسم واللقب	مركز الاستغلال	الدائرة
أحمد منصور	تيزى غنيف	ذراع الميزان
محمد ايزرى	تمازيرت	الاربعاء نايت ايرائى

## وزارة المالية

مرسوم رقم 76 - 122 مؤرخ في 18 رجب عام 1396 الموافق 16 يوليو سنة 1976 يتضمن تعديل وتتميم المرسوم رقم 72 - 115 المؤرخ في 25 ربيع الثاني عام 1392 الموافق 7 يونيو سنة 1972 والمتضمن انشاء سلك لمهندسي الدولة لمسح الاراضى

ان رئيس الحكومة، رئيس مجلس الوزراء،

- بناء على تقرير وزير المالية ووزير الداخلية ،

- وبمقتضى الامرين رقم 65 - I82 ورقم 70 - 53 المؤرخين في II ربيع الاول عام 1385 الموافق 10 يوليو سنة 1965 و I8 جمادى الاولى عام 1390 الموافق 21 يوليو سنة 1970 والمتضمنين تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 68 - 210 المؤرخ في 3 ربيع الاول عام 1388 الموافق 30 مايو سنة 1968 والمتعلق باحكام القوانين الاساسية المشتركة المطبقة على مهندسي الدولة ،